زيادة واضحة في موازنة عام 2025 والحكومة تتطلع لزيادة الإنفاق على الاستثمار

وزير المالية لـ«الوطن»: لا ضرائب جديدة في موازنة ٢٠٢٥ والإنفاق الاستثماري سيحفز العرض

موازنة البرامج والأداء سيتم تطبيقها نسبياً في موازنة العام 2026

| عبد الهادي شباط

أكد وزير المالية رياض عبد الرؤوف في تصريح لـ«الوطن» أن مشروع موازنة العام 2025 لا تتضمن أي إضافات جديدة في الضرائب وأن الإطار الناظم لإعداد وهيكلة الموازنة هو توجيهات الرئيس للحكومة بما يسمح في تعزيز الإنتاج والاقتصاد الوطني.

وأوضح أن تصحيح هيكل الموازنة كان عبر تعديل نسب الإنفاق ليصبح 30 بالمئة للإنفاق الاستثماري بدلاً من 25 بالمئة و70 بالمئة للإنفاق الجاري بدلاً من 75 بالمئة كما كان في موازنة العام الجاري 2024، مع اعتباره أن الإنفاق الجاري مهم لجهة أنه إنفاق محفز للطلب ويؤمن احتياجات الجهات العامة والمؤسسات ويضمن استمرار توفر الخدمات التي تقدمها هذه الجهات للمواطنين في حين أهمية الإنفاق الاستثماري تكمن في أنه يحفز العرض عبر خلق معدلات إنتاج أفضل.

وحول تطبيق موازنة البرامج والأداء في موازنة العام القادم 2025، بيّن أنه تم إعداد الموازنة وفق موازنة البنود لأنه تم العمل على إعداد هذه الموازنة مع شهر أيار من العام الجاري في حين الوزارة تتجه في موازنة العام 2026 لتنفيذ جزء منها «موازنة بعض الوزارات» عبر موازنة البرامج والأداء على التوازي لموازنة البنود بما يسمح بتقييم منهجية وفعالية موازنة البرامج والأداء.

وحول ما أورده الخبر الرسمي عن رئاسة مجلس الوزراء بالنسبة للمشاركة شبه الشكلية للكثير من الجهات غير الحكومية الأعضاء في المجلس، حيث غادر عدد منهم قبل انتهاء الاجتماع، بينما لم يقدم عدد آخر أي مداخلة أو طرح يغني الاجتماع، وهو ما اعتبره بعض المتابعين لنقاشات الموازنة العامة في المجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي نوعاً من التحفظ حول بعض أرقام ومؤشرات الموازنة، حيث أورد الخبر أنه رغم التعويل الكبير على دور النقابات والاتحادات الوطنية في مناقشة مشروع الموازنة باعتبار أنه ينتظر من هذه المؤسسات الوطنية أن تمتلك مقاربة أومنظوراً يختلف عن مقاربة الحكومة ولاسيما على مستوى الأولويات ودور القطاع الخاص أو القطاعات التي تمثلها هذه الاتحادات والنقابات، لكن للأسف لم يتقدم بعض أعضاء المجلس من هؤلاء الشركاء بعرض أو تسويق مثل هذه المقاربات، أكد وزير المالية أنه لم يكن هناك أي تحفظ على أرقام ومؤشرات الموازنة وأن عدم مشاركة بعض الأعضاء في المجلس بفاعلية لا يعد تحفظاً لأن النقاش كان متاحاً وبحضور كل أعضاء المجلس.

وكان المجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي حدد خلال اجتماعه الاعتمادات الأولية لمشروع الموازنة العامة للدولة للعام 2025 بـ52600 مليار ليرة سورية موزعة على 37000 مليار للإنفاق الجاري و15600 مليار للإنفاق الاستثماري بنسبة نمو48 بالمئة مقارنة بموازنة العام 2024.

وتم اعتماد مبلغ الدعم الاجتماعي بـ8325 مليار ليرة موزعاً على: الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية 50 مليار ليرة، وصندوق دعم الإنتاج الزراعي 100 مليار ليرة مقارنة بـ75 ملياراً عام 2024، ودعم الدقيق التمويني 3850 ملياراً والمشتقات النفطية 4000 مليار مقارنة بـ2000 ملياراً عام 2024، ودعم الخميرة التموينية 125 ملياراً وصندوق التخفيف من آثار الجفاف 25 ملياراً مقارنة بـ15 ملياراً عام 2024، إضافة إلى صندوق تمويل المشروع الوطني للتحول إلى الري الحديث 150 مليار ليرة مقارنة بـ50 ملياراً عام 2024، والصندوق الوطني لدعم المتضررين من الزلزال بـ25 مليار ليرة. كما تم رصد مبلغ 2700 مليار ليرة لدعم الأدوية والمستلزمات المخبرية والطبية والأدوية السرطانية.

بينما بيّن وزير المالية في حديثه الذي ترافق مع الاجتماع أن أسس إنجاز مشروع الموازنة تركزت حول عدد من المقاربات فيما يخص الواقع الاقتصادي والاجتماعي من خلال إدارة الموارد المالية المتاحة بكفاءة والاستمرار بإصلاح هيكلية الموازنة العامة للدولة، بما يسهم بزيادة فعالية الإنفاق العام في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتركيز على المشاريع الاستثمارية ذات الأثر المباشر وترتيب أولويات الإنفاق العام وضبط الإنفاق الإداري والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة والاستمرار برصد الاعتمادات اللازمة للدعم الاجتماعي، وتعزيز دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر باعتبارها المحرك الأساسي للاقتصاد.

كما أوضح أنه تم القيام بإعداد مشروع الموازنة العامة للدولة لعام 2025 ضمن رؤية تهدف إلى إصلاح الاختلالات الهيكلية في الموازنة العامة، وتطوير النسبة التي ستخصص للإنفاق الاستثماري.

وأن العجز في الموازنة هو أحد أهم المؤشرات ضمن الموازنة العامة للدولة للعام 2025، حيث تم تخفيض نسبة العجز إلى 21 بالمئة، علماً أنها كانت في الموازنة العامة للدولة لعام 2024 بنسبة 26 بالمئة، الآن العجز المقدر لعام 2025 هو21 بالمئة وهذا التخفيض مفيد لأنه عبارة عن حالة صحية تعزز من معدلات أو وتائر النمو في الاقتصاد.

معتقداً أن موازنة عام 2025 ستسهم في تعزيز معدلات التنمية الاقتصادية في سورية.

غرام الذهب بمليون و121 ألف ليرة

الأونصة بـ٤١,١ مليون ليرة.. ومبيع الليرة الذهبية بـ٩ ملايين و٢٨٠ ألف ليرة

| الوطن

ارتفع سعر الذهب في السوق المحلية ألفي ليرة سورية للغرام الواحد عيار 21 قيراطاً عن السعر الذي سجله في السابع من الشهر الحالي.

وحسب النشرة الصادرة عن الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات بدمشق، يوم أمس، سجل غرام الذهب عيار 21 سعر مبيع مليوناً و122 ألف ليرة وسعر شراء مليوناً و121 ألف ليرة، على حين سجل سعر الغرام عيار 18 سعر مبيع 961714 ليرة وسعر شراء 960714 ليرة.

وحددت الجمعية سعر مبيع الأونصة عيار 995 بـ41 مليوناً و100 ألف ليرة، وسعر مبيع الليرة الذهبية عيار 21 بـ9 ملايين و380 ألف ليرة.

وأكدت الجمعية للحرفيين ضرورة الالتزام والتقيد بالتسعيرة النظامية الصادرة عنها وبالرابط الإلكتروني، وإعطاء فاتورة نظامية عليها لصاقة كيو آر، على أن يتم استيفاء الرسم المالي بعد احتساب سعر الذهب للقطعة مضاف إليه أجور التصنيع، مشيرة إلى أن أي مخالفة تعرض الحرفي للمساءلة القانونية والمالية، كما يمكن إرسال الشكاوى على أرقام الجمعية.

واصل الذهب مكاسبه عالمياً مرتفعاً أكثر من 1 بالمئة، ومعززاً مكاسبه الأسبوعية بزيادة 0،3 بالمئة، بعد أن أشارت أحدث بيانات عن أسعار المنتجين في الولايات المتحدة آمال خفض سعر الفائدة مجدداً خلال العام الجاري، وهو ما حدّ من مكاسب الدولار، وذلك أيضاً وسط زيادة الطلب على استثمارات الملاذ الآمن بسبب التوتر الجيوسياسي في الشرق الأوسط.

وصعد المعدن الأصفر، الذي يعد أكثر جاذبية لحائزي العملات الأخرى، في المعاملات الفورية 1،1 إلى 2657،62 دولاراً للأونصة. وارتفعت العقود الأميركية الآجلة للذهب 1،3 بالمئة تقريباً إلى 2674،40 دولاراً.

وعلى صعيد المعادن الأخرى، ارتفعت الفضة في المعاملات الفورية 0،7 بالمئة إلى 31،41 دولاراً للأونصة، وارتفع البلاتين 1،2 بالمئة إلى 979،20 دولاراً، حيث يتجه المعدنان إلى تسجيل خسائر أسبوعية، على حين ارتفع البلاديوم 0،2 بالمئة إلى 1071 دولاراً، متجهاً لتسجيل مكاسب أسبوعية بواقع 6 بالمئة.

قابلة للتمديد لمرتين مدة كل منهما سنتان

زيادة مدة المسار الزمني لعمل معاون الوزير إلى /٨/ سنوات.. وللمدير العام والمدير الفرعي إلى/٦/ سنوات

المسار الزمني لرئيس الهيئة المستقلة والأمين العام للمحافظة 7 سنوات

| الوطن

عقدت لجنة القرار رقم /43/م. والمكلفة مراجعة بعض القرارات والإجراءات الخاصة بشروط شغل مراكز عمل القيادات الإدارية اجتماعها الثاني أمس السبت، في مبنى رئاسة مجلس الوزراء، حيث ناقشت اللجنة موضوع المسارات الزمنية الحاكمة لشغل مراكز عمل القيادات الإدارية «معاون وزير- مدير عام- رئيس هيئة مستقلة- أمين عام محافظة».

وتم التداول في بعض الأفكار المقترحة ومنها زيادة مدة المسار الزمني المقترح ليصبح /8/ سنوات لمركز عمل معاون وزير قابلة للتمديد حتى /12/ سنة. كما تمت مناقشة مقترح أن يحدد المسار الزمني للمدير العام والمدير الفرعي في المحافظات، بـ/6/ سنوات، ولرئيس الهيئة المستقلة والأمين العام للمحافظة بـ/7/ سنوات، قابلة كذلك التمديد لأربع سنوات لكل من المسارين.

كما استعرضت اللجنة في سياق اجتماعها الثاني مقترح تشكيل لجنة وزارية مهمتها دراسة طلبات تمديد المسار الزمني لشاغلي مراكز العمل الملمح إليها أعلاه، وكذلك موضوع اعتبار مدة المسار الزمني واحدة ولو انتقل شاغل مركز العمل بين عدة جهات عامة.

بعد نقاش مطوّل، لم يخلُ من تباين في وجهات النظر بين أعضاء اللجنة، وحرصاً من اللجنة على التعامل بموضوعية وواقعية مع متطلبات ضبط سبل إشغال الوظيفة العامة بما يضمن الاعتبارات الآتية:

ضمان العدالة والشفافية في شغل الوظيفة العامة وإتاحة الفرصة أمام الكوادر الوطنية لتأخذ حقها في تولي مراكز العمل القيادية والقيام بواجبها في خدمة الوطني.

مراعاة الظروف القاهرة التي يمر بها بلدنا ولاسيما في ظل حال عدم الاستقرار الوظيفي والإداري والمؤسسي في بعض المحافظات.

الحرص على استقطاب كل القيادات الإدارية وفتح الباب واسعاً أمام هذه القيادات لنقل تجربتها من مركز عمل إلى مركز عمل آخر لدى مختلف الجهات العامة وفي الاختصاصات ذات الصلة.

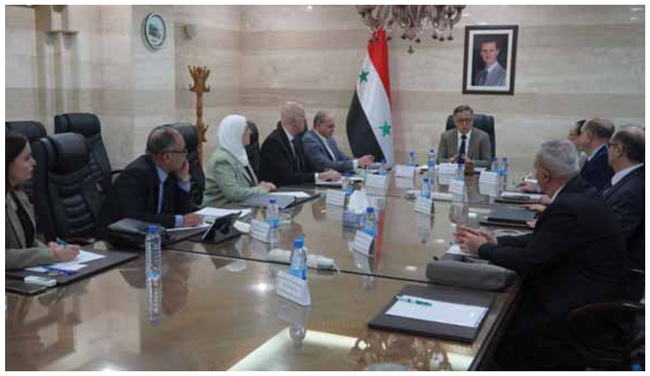

وحرصاً على عدم محاصرة مراكز العمل بأي مسار زمني يضيق على بعض الجهات العامة ذات الخصوصية، وسعياً لمنح المرونة الإدارية والتنظيمية المناسبة للتعامل مع مثل هذه الحالات...

فقد توصلت اللجنة إلى المقترحات الآتية:

اقتراح الموافقة على تحديد المسار الزمني لمركز عمل معاون وزير بـ/8/ سنوات قابلة للتمديد لمرتين اثنتين مدة كل منهما سنتان بناءً على اقتراح من السيد رئيس مجلس الوزراء استناداً إلى مذكرة تبريرية يقدمها الوزير المختص.

اقتراح الموافقة على أن يحدد المسار الزمني للمدير العام والمدير الفرعي في المحافظات، بـ/6/ سنوات، ولرئيس الهيئة المستقلة والأمين العام للمحافظة بـ/7/ سنوات، قابلة كذلك للتمديد لمرتين اثنتين مدة كل تمديد منها سنتان بناءً على مذكرة تبريرية يقدمها الوزير المختص.

مقترح أن تقترن طلبات التمديد ببيان الوزير المختص حول الجهود والإجراءات المتخذة لتوفير البدائل المقترحة من المرشحين المحتملين لشغل مركز العمل في نهاية مدة التمديد حرصاً على الإعداد المسبق للقيادات الإدارية.

عدم الموافقة على مقترح تشكيل لجنة لدراسة طلبات التمديد، على أن يتولى الوزراء المعنيون متابعة هذا المسار وفق التسلسل الإداري والوظيفي الناظم لذلك.

اقتراح أن يكون لمجلس الوزراء تمديد المسار الزمني لأي مركز عمل من المراكز المشار إليها زيادةً على ما هو مذكور أعلاه، بناءً على مذكرة تبريرية واضحة تبين الحاجة الماسة للتمديد، مع الإشارة إلى أن مقترحات وتوصيات اللجنة ليست نهائية بل سيتم رفعها إلى رئيس مجلس الوزراء للنظر بعرضها على مجلس الوزراء للمداولة واتخاذ ما يلزم حيالها.

غرف التجارة تختتم انتخاباتها السبت القادم في دير الزور.. ودرعا تنتخب اليوم

صافي لـ«الوطن»: لم يردنا شكاوى في انتخابات حلب

٣ أعضاء فازوا من مجلس إدارة حلب السابق و٩ من الجدد

| رامز محفوظ

أوضح رئيس لجنة الإشراف العام على انتخابات غرف التجارة وغرف التجارة والصناعة المشتركة زين صافي في تصريح خاص لـ«الوطن» أن انتخابات جميع غرف التجارة ستنتهي بالكامل يوم السبت القادم بتاريخ 10/19 مع إجراء انتخابات غرفة تجارة دير الزور والتي سيتنافس فيها 8 مرشحين جميعهم من الشريحة الأولى على 7 مقاعد لمجلس إدارة الغرفة في حين أن انتخابات غرفة تجارة درعا ستجري اليوم الأحد وسيتنافس ضمنها 8 مرشحين جميعهم من الشريحة الأولى على 7 مقاعد.

وحول موعد صدور قرار من وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بأسماء أعضاء مجالس إدارة الغرف الناجحين والمعينين، بين صافي أنه من المتوقع أن يصدر القرار بتاريخ الثالث والعشرين أو الرابع والعشرين من الشهر الجاري كحد أقصى وذلك بقرار واحد من قبل الوزير يتضمن أسماء الناجحين بالانتخابات في كل الغرفة إضافة لأسماء المعينين من قبل الوزارة.

وبخصوص انتخابات غرفة تجارة حلب أنها جرت بكل سلاسة وتنظيم ولم يشبها أي شائبة ولم تشهد وقوع أي مشكلات أو تدخلات من قبل أحد للتأثير على العملية الانتخابية والدليل على نزاهة العملية الانتخابية أنه لم يقدم أي اعتراض من قبل المرشحين لانتخابات الغرفة على سير العملية الانتخابية.

ونوه بأن جميع المرشحين أشادوا بالتنظيم المميز من قبل وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك والجهود المبذولة لإنجاح العملية الانتخابية.

في سياق متصل أكد مرشحون لانتخابات غرفة تجارة حلب بأن الانتخابات شهدت منافسة شديدة بين المرشحين والعملية الانتخابية كانت ديمقراطية بالكامل ولم تكن هناك أي تدخلات أثرت على العملية الانتخابية بسبب التنظيم والإدارة الجيدة للانتخابات من قبل وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ووزارة الداخلية.

وأشاروا إلى أن آلية الانتخاب الإلكتروني كانت مميزة وناجحة وحققت النزاهة والعدالة بالانتخابات والناخب كان يختار المرشح بكل أريحية ومن دون أي ضغوطات وينتخب في غرفة سرية المرشح الذي يراه مناسباً من دون أي ضغوطات من أحد.

وتضمنت قوائم الناجحين بانتخابات الغرفة 3 أعضاء من مجلس الإدارة السابق والبقية وعددهم 9 هم أعضاء جدد، حيث بلغ عدد الأصوات 305 ناخبين.